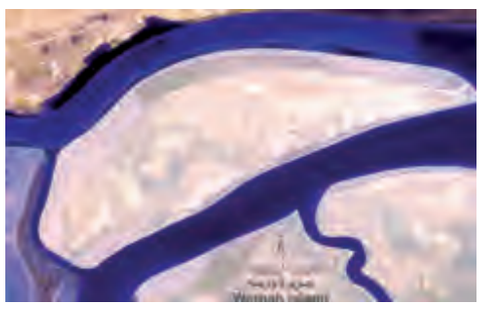

تطوير الجزر الكويتية.. أبرز المشاريع الواعدة ضمن رؤية «كويت جديدة 2035»

6

استثمارات الكويت العقارية في بريطانيا تتمتع بالحصانة الدبلوماسية والإعفاء الضريبي

الصالح ردا على الموزري: بيت التمويل الكويتي لم يحقق مطلقا صافي خسائر سنوية بمقدار مليار ونصف المليار دينار

ربيع سكر

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس صالح في رده على سؤال برلماني للنائب شعيب الموزري : ان المالك الرئيسي لشركة سانت مارتن هو دولة الكويت ولم يتم نقل المقر الرئيسي للشركة من لندن الى الكويت وإنما تم نقل الإشراف عليها من مكتب الاستثمار الكويتي في لندن الى الهيئة العامة للاستثمار، لتسهيل اجراءات نشاط الشركة في تنفيذ سياسة الهيئة في التوسع في الاستثمار العقاري وشراء عقارات مميزة تفوق صلاحيات مكتب لندن لاتخاذ قرار بشأنها.

واضاف الصالح : ملكية الشركة لا زالت باسم الكويت لذا فان الحصانة الدبلوماسية او الاعفاء الضريبي الممنوح لدولة الكويت لم تتأثر من جراء عملية نقل الإشراف مادامت الملكية باسم دولة الكويت. وأشار الصالح الى ان قرار النقل صدر منذ 8 سنوات من دون ابداء السلطات البريطانية اي ملاحظات وما زالت استثمارات الهيئة العقارية في بريطانيا تتمتع بالإعفاء الضريبي.

وأوضح الصالح ان المحصلة النهائية لإعادة هيكلة عقارات شركة سانت مارتن في لندن ببيع جزء من اصولها وشراء أخرى، نتج عنها ربحا يقدر بنحو 407 ملايين جنيه إسترليني.

من ناحية اخرى قال الصالح : ان الهيئة العامة للاستثمار تساهم في بيت التمويل الكويتي بنسبة 24 %، وهي من انجح مساهمات الهيئة ولم يتم طيلة السنوات السابقة ان حقق بيت التمويل صافي خسائر سنوية بمقدار 1500 مليون دينار (مليار و500 مليون دينار).

ونص رد الوزير الصالح على اسئلة الموزري كالتالي :

ردا على ان العضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار قام منفردا باتخاذ عدة قرارات خلال الفترة من عام 2012 حتى 2016 وتعلقت هذه القرارات بما يفوق المليارى دولار دون اتباع القواعد واللوائح الخاصة بهذا الشأن، قال الوزير الصالح : اننا لم نستدل ما المقصود من السؤال حيث ان طلب العضو يخرج عن اطار وطبيعة السؤال البرلماني بعدم تعلقه باي امور او وقائع محددة يراد استيضاحها او الاستفهام عنها وذلك استنادا الى الضوابط القضائية التي تحكم الرد على الاسئلة التي تتمثل بقرار المحكمة الدستورية بطلب التفسيررقم "3" لسنة 2004 الصادر بجلسة 11/4/2005 الخاص بتفسير المادة (99) من الدستور المتعلقة بالسؤال البرلماني.

وعن شركة سانت مارتن قال الصالح : ان الكويت هي المالك الرئيسي والوحيد لشركة "سانت مارتن" وتقوم اللجنة التنفيذية في الهيئة باتخاذ جميع القرارات المرفوعة بتوصية من الشركة ولمزيد من الايضاح فانه لم يتم نقل مقر الشركة الاساسي الى الكويت وانما تم نقل الإشراف عليها من مكتب الاستثمار الكويتي في لندن الى الهيئة العامة للاستثمار ومعنى الاشراف هنا هو تحويل التقارير الصادرة من الشركة الى الهيئة مباشرة.

و ملكية الشركة لاتزال باسم الكويت لذا فان الحصانة الديبلوماسية او الاعفاء الضريبي الممنوح لدولة الكويت لم تتأثر من جراء عملية نقل الاشراف، وحيث ان المالك الرئيسي والوحيد هو الكويت فانه لم يكن هناك اي تبعات قانونية او مالية أو ادارية قد اثرت او تؤثر على عمل الشركة من جراء نقل الاشراف مباشرة الى الهيئة.

ولا ندري كيف حكم السيد العضو بان قرار النقل غير حصيف وسيعرض استثمارات الدولة للمخاطر ان قرار النقل تم منذ 8 سنوات من دون ابداء السلطات البريطانية اي ملاحظات ومازالت استثمارات الهيئة العقارية في بريطانيا تتمتع بالاعفاء الضريبي، لافتا إلى ان نقل الاشراف هو تسهيل اجراءات نشاط الشركة في تنفيذ سياسة الهيئة في التوسع في الاستثمار العقاري، وكذلك شراء عقارات مميزة تفوق صلاحيات مكتب لندن لاتخاذ قرار بشأنه، كما انه ليس لدى مكتب لندن ادارة عقار متخصصة في الاستثمار العقاري لمتابعة نشاطها.

وأكد ان حرص الهيئة على مبدأ الشفافية دفعها الى ان تقوم بالاستعانة بمكاتب خارجية متخصصة في مجال الضريبة والحصانة الديبلوماسية لابداء الرأي القانوني في هذا المجال وهذا ما تم فعلا حيث تم الاستعانة بمكتب ستيفن هاردوود لإبداء الرأي بشأن نقل الاشراف والرقابة لشركة سانت مارتن الى الهيئة مباشرة، حيث اشار بشكل واضح بعدم تأثر الحصانة الديبلوماسية لعقارات دولة الكويت جراء عملية النقل مادامت باسم الكويت، كما قامت الهيئة بالرد بشكل رسمي على الرئيس السابق لمكتب لندن عيد الرشيدي باطلاعها على المراسلات المتعلقة بهذا الشأن وان جميعها تؤكد وبما لا يدع مجالاً الى الشك بان الحصانة الديبلوماسية والاعفاء الضريبي الممنوح لدولة الكويت لن يتضرر مادامت الملكية باسم دولة الكويت.

وقول السيد العضو أن قرار النقل قد ادى الى استقالة المستشار القانوني (بريطاني الجنسية) من مكتب الاستثمار، كلام جانبه الصواب، حيث ان المستشار القانوني المشار اليه استقال في اكتوبر 2011 اي بعد سنتين من تاريخ نقل الشركتين الذي كان بتاريخ 1/10/2009.

وعن الاجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لحماية المال العام في قضية تسييل وبيع مجموعة عقارات في المملكة المتحدة من قبل مكتب الاستثمار وشركة سانت مارتن بأقل من قيمتها الدفتيرية قال: ان من المهام الاساسية المنوطة الى شركة سانت مارتن هي ايجاد السبل في تحسين اداء الشركة وزيادة التدفق النقدي بالاضافة الى ايجاد افضل السبل في المتابعة والرقابة للعقارتات، وعليه تمت موافقة الهيئة على توصية الشركة باعادة هيكلة عقارات الشركة ببيع جزء من اصولها وشراء اخرى تتماشى مع ستراتيجية الهيئة، وعليه فان المحصلة النهائية لاعادة الهيكلة نتج ربح يقدر بـ 407 ملايين جنيه استرليني هذا دون ذكر الزيادة في التدفق النقدي للعقارات الجديدة مقارنة بالعقارات المباعة، وبذلك ترى الهيئة ان الجراء الذي اتخذته الشركة هو الافضل من اجل تحقيق الهدف الاساسي للهيئة من ناحية التدفق النقدي ونوعية الاصول وتواجدها في الاحياء الرئيسية.

وحول أسباب خسارة بيت التمويل الكويتي اكثر من الف وخمسمائة مليون دينار والاجراءات التي اتخذتها لحماية المال العام قال الوزير الصالح : اننا لم نتفهم وبشكل واضح ما هي الخسارة التي يشير اليها عضو مجلس الامة بسؤاله حول خسارة بمقدار 1500 مليون د.ك حيث ان الهيئة العامة للاستثمار وبحكم مساهمتها في بيت التمويل الكويتي البالغة 24,079% تباشر دورها بحكم قانون الشركات التجاري والذي حدد الاختصاص الواجب على المساهم من حيث حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية والقرارات المرتبطة بها، والجدير بالذكر بان مساهمة الهيئة العامة للاستثمار في بيت التمويل الكويتي تعتبر من أنجح المساهمات حيث حققت الهيئة من تلك المساهمة ارباحا سنوية (توزيعات نقدية، وتوزيعات اسهم عينية) على مساهمتها في بيت التمويل الكويتي كما وانه لم يتم، طيلة السنوات السابقة ان حقق بيت التمويل صافي خسائر سنوية بمقدار 1500 مليون د.ك.

وعما اذا كانت الحكومة قد قامت بضخ اموال من المال العام في الفترة من 1/1/2013 وحتى تاريخ الرد على السؤال تحت ذريعة دعم الاقتصاد الوطني.

قال: ان الهيئة العامة للاستثمار بحكم المادة رقم "2" من قانون انشاء الهيئة العامة للاستثمار رقم (47) لسنة 1982 تتولى باسم حكومة الكويت ولحسابها ادارة استثمار المال للاحتياطي للدولة، الاموال المخصصة لاحتياطي الاجيال القادمة وغير ذلك الاموال التي يعهد بها لوزير المالية الى الهيئة لادارتها.

وعليه فان دخول الهيئة العامة للاستثمار باية استثمارات لا يكون الا وفقا لدراسة الجدوى الاقتصادية والتي يتحدد من خلالها مؤشرات مالية وادوات قياس لتلك الدراسة وهي التي تحدد قرار الدخول بتلك الاستثمارات وليس اي اعتبارات اخرى.

وكان الموزري قد وجه سؤالا قال فيه:

• قام العضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار منفردا باتخاذ عدة قرارات خلال الفترة من 2012 إلى 2016 وتعلقت هذه القرارات بما يفوق المليارى دولار أمريكي دون اتباع القواعد واللوائح الخاصة بهذا الشأن ما الآثار الناتجة عن تلك القرارات على المال العام؟

• هل تم اتخاذ أية إجراءات من قبلكم تجاه ما قام به العضو المنتدب السابق؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بكل المستندات الدالة على تلك الإجراءات وإذا كانت الإجابة لا ما أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المذكور؟

• ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لحماية المال العام في قضية تسييل وبيع مجموعة عقارات في المملكة المتحدة من قبل مكتب الاستثمار أو شركة سانت مارتن بأقل من قيمتها الدفترية ؟

• خسر بيت التمويل الكويتي أكثر من 1500 مليون دينار (ألف وخمسمائة مليون دينار كويتي) ما الأسباب الحقيقية للخسارة؟ وما الإجراءات التي اتخذتموها لحماية المال العام والذي هو جزء من تلك الخسارة ؟

• تم نقل عمل ومقر شركة سانت مارتن لين وسانت مارتن لي غراند من مقرها الأساسي في لندن الى الكويت بقرار غير حصيف ومخالف للقانون البريطاني فالشركتان تم تأسيسهما وفقا للقانون البريطاني.

وتم إعادة تشكيل مجلس الإدارة من أعضاء كويتيين برئاسة العضو المنتدب الحالي للهيئة العامة للاستثمار بقرار من العضو المنتدب السابق ومجلس الإدارة.

وقد أدى هذا القرار إلى استقالة المستشار القانوني البريطاني الجنسية من مكتب الاستثمار واعتراض مكتب استشاري بريطاني بسبب تعنت اللجنة التنفيذية والعضو المنتدب السابق للهيئة لعدم التراجع عن قرار نقل الشركتين إلى الكويت ما يعرض استثمارات الدولة للمخاطر والمساءلة القانونية ومخالف مخالفة صريحة للقوانين البريطانية باعتبار أن الشركتين تم تأسيسهما وفقا للقانون البريطاني لمزاولة العمل داخل بريطانيا وليس في الكويت وهو ما تم اتباعه لسنوات عديدة.

ومثل هذه التجاوزات هي جزء من سلسلة تجاوزات عمرها أكثر من 14 عاما وتضخمت نتيجة تعنت وإصرار العضو المنتدب السابق الذي تم مكافأته بتعيينه عضوا في مجلس إدارة الهيئة بدلا من محاسبته ومساءلته عن المخالفات التي ارتكبها منذ تسلمه مهام عمله وخصوصا في السنوات الأخيرة.

• ما أسباب نقل المقر؟

• ما الفوائد والأضرار المالية والقانونية الناتجة عن نقل المقر؟

• هل قامت الحكومة بضخ أموال من المال العام في الفترة من 1/1/2013 وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال تحت ذريعة دعم الاقتصاد الوطني؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بكشف يتضمن قيمة الأموال التي تم ضخها والجهات والأشخاص المستفيدين؟ وما الأساس القانوني لضخ هذه الأموال من الخزانة العامة للدولة؟

أنس الصالح

شعيب الموزري

قال ردا على عسكر: القسائم الصناعية في أمغرة مسؤولية «الصناعة»

وزير المالية ردا على عاشور: لم يتم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن خصخصة شركة النقل العام الكويتية

ربيع سكر

في سؤال آخر، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح في رد على سؤال برلماني للنائب صالح عاشور أنه لم يتم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن خصخصة أو بيع شركة النقل العام الكويتية، حيث يتم في الوقت الحالي إعادة الهيكلة الشاملة للشركة، وعليه فإن موضوع بحث مسألة بيع مساهمة الهيئة العامة للاستثمار بشركة النقل العام الكويتية سابق لأوانه. وأشار الى ان إجمالي ارصدة استثمارات شركة النقل العام الكويتية في 31 ديسمبر 2016 يبلغ 10 ملايين و582 ألفا و622 دينار منها استثمارات بقيمة 5 ملايين و913 ألفا و748 دينار في الشركات الزميلة والتابعة، اضافة الى استثمارات بقيمة 4 ملايين و668 ألفا و874 دينار في محافظ وصناديق.

وعن قيمة الإعلانات التي يتم وضعها على الباصات منذ عام 2012 قال الصالح : لم يتم عمل عقود إعلان على حافلات الشركة خلال عامي 2012 و2013 وأضاف انه تم عمل عدة عقود إعلان خلال عامي 2014 و2015 بقيمة إجمالية مقدارها 364 الف و577 دينار، وفي نهاية عام 2015 تم إبرام عقد بقيمة مليونين و16 ألف دينار.

وذكر ان إجمالي عدد العاملين في شركة النقل العام الكويتية في عام 2015 بلغ 4440 عاملا منهم 141 عاملا كويتيا و4301 عاملا غير كويتي، وفي عام 2016 بلغ إجمالي عدد العاملين في الشركة 4235 عاملا، منهمَ 103 عامل كويتي و4132 عاملا غير كويتي، وفي عام 2017 بلغ عدد العاملين 3639 عاملة منهم 89 كويتي و3550 غير كويتي.

وأضاف الصالح أن إجمالي عدد باصات شركة النقل العام الكويتية في العام 2015 بلغ 2249 باص، منها 463 باص نقل عام و1786 باص نقل خاص، وفي العام 2016 بلغ عدد الباصات 2133 باص منها 457 باص نقل عام و1676 باص نقل الخاص.

وأشار الصالح إلى أن عدد مواقع ومحطات شركة النقل العام الكويتية يبلغ 43 موقعا مؤكدا أنه لم يتم تقليصها، مضيفا انه لا يوجد هناك مواقع ومراكز للبيع تابعة للشركة.

القسائم الصناعية في أمغرة: وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح أن الجهة المسؤولة عن القسائم الصناعية في منطقة أمغرة هي الهيئة العامة للصناعة منذ العمل بالقانون رقم 56 لسنة 1996 بشأن إصدار قانون الصناعة الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1996.

وقال الصالح في رده على سؤال برلماني للنائب عسكر العنزي : بتاريخ 23 مارس 1997 تم تحويل 466 ملف لقسائم منطقة أمغرة الصناعية الى الهيئة العامة للصناعة، وبعد هذا التاريخ فإن الهيئة العامة للصناعة هي الجهة المختصة بها.

واضاف الصالح : لم يعد لدى وزارة المالية أي بيانات عن طبيعة استخدام القسائم الصناعية في أمغرة بسبب انتقال الاختصاص بالكامل الى الهيئة العامة للصناعة.

وأشار الصالح الى ان القسائم الصناعية في منطقة (كبار المقاولين) بمنقطة أمغرة الصناعية تخضع بالكامل لإشراف وزارة التجارة والصناعة ممثلة في الهيئة العامة الصناعة.

بعض القسائم في المدن السكنية الجديدة غير جاهزة لتركيب النظام الحديث

الوزير أبل: المواطنون يعرقلون الانتقال من نظام الاتصالات القديم إلى «الفايبر»

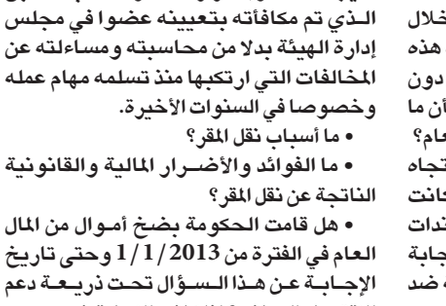

ياسر أبل

ربيع سكر

قال وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات العامة ياسر أبل في رده على سؤال برلماني : تعمل الوزارة بجهدها لتطوير وتحديث نظم الاتصالات بالبلاد وفق المنظومة العالمية لوسائل الاتصال ومن بينها تطوير النظام بكامله والانتقال به من النظام القديم الى نظام الحزم الضوئية (الفايبر) وما يتصل به من الخدمات الحديثة.

واضاف أبل : وضعت الوزارة خطة التنفيذ بما يقضي تحديث الخدمات بجميع أنحاء البلاد وكافة القطاعات وفقا للخطط المحددة، ومع أهمية متابعة الوزارة تنفيذ تلك الخطط ما زالت تواجه بعض المعوقات التي تعرقل إنجاز الخطط خلال المواعيد المحددة بها.

وأشار أبل الى أنه من هذه العوائق عدم تمكين بعض المواطنين للفرق الفنية من الدخول إلى المساكن أو القسائم لتركيب النظام الحديث، وعدم جاهزية بعض القسائم في المدن السكنية الجديدة لتركيب النظام مثلا مدينة جابر الاحمد.

ولفت أبل الى طول الدورة المستندية والتي تستغرق عدة شهور وتأتي كأثر مباشر لإجراءات الحصول على موافقات لجنة البيوت الاستشارية كشرط لموافقة لجنة المناقصات المركزية على المناقصات الخاصة بمشاريع الوزارة. وقال أبل : تعمل الوزارة جهدها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتفعيل إنجاز المشاريع وتقليص الدورة المستندية والسعي إلى تعاون المواطنين معها على النحو المتقدم بيانه